

وثيقة من البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

التقرير الرقم: دراسة مشروع 1855

دراسة مشروع

من أجل

منحة صناديق استثمارية صغيرة ينفذها المتلقي  
لطلب تمويل من صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام

(بما يعادل 2.5 مليون دولار)

إلى

مركز العدل للمساعدة القانونية في المملكة الأردنية الهاشمية

من أجل

مشروع تعزيز تقديم الخدمات القضائية للأردنيين الفقراء واللاجئين في المجتمعات المضيفة (المشروع 157861)  
مارس/أذار 2016

هذا المستند محدود التوزيع ويمكن أن يستخدمه المتلقون في أداء واجباتهم الرسمية فقط. ولا يجوز الإفصاح عن محتوياته من دون ترخيص من البنك الدولي.

(سعر الصرف اعتباراً من 15 مارس/آذار، 2016)

وحدة العملة = الدينار الأردني

1 دولار أميركي = 0.71 ديناراً أردنياً

العام المالي الأردني

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

العام المالي لمجموعة البنك الدولي

1 يوليو/تموز - 30 يونيو/حزيران

CPF	Country Partnership Framework	إطار الشركة القطري
FM	Financial Management	الإدارة المالية
FPD	Family Protection Department	دائرة حماية الأسرة
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GNI	Gross National Income	الدخل القومي الإجمالي
JCLA	Justice Center for Legal Aid	مركز العدل للمساعدة القانونية
JRPSC	Jordan Response Platform for the Syria Crisis	منصة الأردن للاستجابة للأزمة السورية
JRP	Jordan Response Plan	خطة الأردن للاستجابة
JSDF	Japanese Social Development Fund	الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية
M&E	Monitoring and Evaluation	الرصد والتقييم
MoJ	Ministry of Justice	وزارة العدل
MoSD	Ministry of Social Development	وزارة التنمية الاجتماعية
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
PSD	Public Security Directorate	مديرية الأمن العام
PDO	Project Development Objective	هدف المشروع الإنمائي
RETF	Recipient-Executed Trust Fund	صندوق الائتمان المتلقي - المنفذ
SPF	State and Peace Building Fund	صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام
UNRW A	United Nations Relief and Works Agency	الأونروا: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

نائب الرئيس الإقليمي: حافظ. ميم. هاء. غانم

المدير القطري: فريد بلحاج

منظم المشروع: جايمس برامي  
مدير المشروع: هشام والي  
رئيس فريق العمل: بول بريتيور/فرناندو فرنانديز - مونجي

## المملكة الأردنية الهاشمية

تعزيز تقديم الخدمات القضائية للأردنيين الفقراء واللاجئين في مشروع المجتمعات الضعيفة (المشروع 157861)

### فهرس المحتويات

#### الصفحة

8	1. السياق الاستراتيجي	8
8	أ. السياق القطري	8
8	ب. السياق القطاعي والمؤسسي	8
	ج. الأهداف العليا التي يساهم المشروع في بلوغها	
10		10
11	II. أهداف المشروع الإنمائية	11
	أ. هدف المشروع الإنمائي	
11		11
	المستفيدون من المشروع	
11		11
	مؤشرات مستوى النتائج من هدف المشروع الإنمائي	
11		11
	III. وصف المشروع	
12		12
	أ. العناصر المكونة للمشروع	
12		12
	ب. تمويل المشروع	
17		17
17	الأداة	17
	كلفة المشروع وتمويله	
17		17
	د. الدروس المستفادة والمنعكسة فيتصميم المشروع	
17		17
18	VI. التنفيذ	18
	أ. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ	
18		18
19	ب. نتائج الرصد والتقييم	19
19	ج. الاستدامة	19
20	V. المخاطر الرئيسية والتدابير للحد منها	20
21	VI. ملخص التقييم	21

الملحق 1 .....  
الملحق 2 .....

إستمارة بيانات	
المملكة الاردنية الهاشمية	
تعزيز تقديم الخدمات القضائية للأردنيين الفقراء واللاجئين في المجتمعات المضيفة (مشروع 157861)	
دراسة مشروع منحة صناديق استثمارية صغيرة ينفذها المتلقي	
معلومات أساسية	
التاريخ: 15 مارس/آذار، 2016 المدير القطري: فريد بلحاج منظم/مدير المشروع: هشام والي رقم تعريف المشروع: مشروع 157861 الأداة: صندوق الائتمان المتلقي - المنفذ قائد(ا) الفريق: بول برينيتور/فرناندو فرنانديز - مونجي	القطاعات: القانون والعدالة (50%)، الإدارة العامة- خدمات اجتماعية أخرى (30%)، قطاع الإدارة العامة الشامل (20%) المواضيع: إدارات أخرى في القطاع العام (20%)، الوصول إلى القانون والعدالة (20%) ، الخدمات القانونية (60%). فئة التقييم البيئي: جيم
المتلقي: مركز العدل للمساعدة القانونية	
الجهة المنفذة: مركز العدل للمساعدة القانونية	
الاتصال: هديل عبد العزيز	المنصب: مديرة
البريد الإلكتروني: habdelaziz@jcla-org.com	البريد الإلكتروني: habdelaziz@jcla-org.com
فترة تنفيذ المشروع:	تاريخ بدء المشروع: 30 مارس/آذار 2016
2019	تاريخ انتهاء المشروع: 30 مارس/آذار 2016
التاريخ المتوقع لسريان مفعول المشروع: 15 مارس/آذار 2016	
التاريخ المتوقع لانتهاء منه: 15 مارس/آذار 2019	
بيانات تمويل المشروع (مليون دولار أميركي)	
قرض [ ]	منحة [ X ]
اعتماد [ ]	ضمانة [ ]
للحصول على قروض/اعتمادات/غير ذلك	

إجمالي تمويل البنك: \$ 2,500,000	الكلفة الإجمالية للمشروع \$ 2,500,000
الفجوة التمويلية:	إجمالي التمويل المشترك:

المبلغ (مليون دولار أميركي)	مصدر التمويل
2,5	المقترض/المتلقي البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة الدولية للتنمية: جديد المؤسسة الدولية للتنمية: إعادة تكليف
2,5	آخرون: صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام الفجوة التمويلية المجموع

المدفوعات المتوقعة (مليون دولار أميركي)									
						2018	2017	2016	العام المالي
						833,364	1,005,112	661,524	سنوي
						2,500,000	1,666,636	661,524	تراكمي

**هدف المشروع الإنمائي/أهداف المشروع الإنمائية**  
 إن الهدف الإنمائي زيادة فرص وصول الأردنيين الفقراء، وخاصة النساء، واللاجئين في المجتمعات المضيفة إلى خدمات قطاع العدالة عبر الإصلاحات المبتكرة لإبصال الخدمات.

العناصر المكونة	
اسم العنصر المكون	الكلفة (مليون دولار أميركي)
العنصر الأول: تعزيز الخدمات القانونية للمجتمعات المتضررة من أزمة اللاجئين	1,225,157
العنصر الثاني: تعزيز التوعية القانونية والإعلام	569,082
العنصر الثالث: بناء القدرات	469,131
العنصر الرابع: إدارة المشروع والرصد والتقييم	236,630

### الامتثال

**السياسة**  
 هل يجيد المشروع عن إطار الشراكة القطرية في المحتوى أو أي جوانب أخرى مهمة؟ نعم [ ] كلا [X]

هل يتطلب المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟ نعم [ ] كلا [X]

هل وافقت عليها إدارة البنك؟		نعم [ ] كلا [X]
هل الموافقة على أي استثناء للسياسة مطلوبة من مجلس الإدارة؟		نعم [ ] كلا [X]
هل يفى المشروع بالمعايير الإقليمية استعداداً للتنفيذ؟		نعم [X] كلا [ ]
<b>السياسات الوقائية الناجمة عن المشروع</b>		
كلا	نعم	
X		التقييم البيئي، السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.01
X		الموائل الطبيعية، السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.04
X		الغابات، السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.36
X		إدارة الآفات، السياسة التشغيلية 4.09
X		الموارد الثقافية المادية، السياسة التشغيلية/إجراء البنك، 4.11
X		الشعوب الأصلية، السياسة التشغيلية/إجراء البنك، 4.10
X		إعادة التوطين القسرية، السياسة التشغيلية/إجراء البنك، 4.12
X		سلامة السود، ، السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.37
X		مشاريع المياه الدولية، السياسة التشغيلية/إجراء البنك 7.50
X		المشاريع في المناطق المتنازع عليها السياسة التشغيلية/إجراء البنك 7.60
<b>التعهدات القانونية</b>		
الاسم	التكرار	تاريخ الاستحقاق
		الوتيرة
<b>وصف التعهد</b>		
<b>أعضاء الفريق</b>		
<b>موظفو البنك</b>		
الاسم	المنصب	الاختصاص
الوحدة	UPI	
بول برينتنور	قائد فريق العمل/ كبير أخصائيي القطاع العام	الحاكمية
GGO23	251150	
فرناندو فرنانديز - مونجي	مساعد قائد فريق العمل/ مستشار	الحاكمية
GGOJL	409880	
هلا بلوط	محلل العمليات	العمليات
OPSPF	338084	
وليد هاء. النجار	أخصائي في الإدارة المالية	الإدارة المالية
GGO23	460456	
سميرة الحارثي	محلل التوريد	التوريد
GGO05	364899	
<b>الموظفون غير التابعين للبنك الدولي</b>		
الاسم	المنصب	رقم هاتف المكتب
		المدينة
<b>المواقع</b>		
البلد	التقسيم الإداري الأول	الموقع
		المخطط
		الحالي
		التعليقات

الأردن	وطني، في كل المحافظات الاثني عشر	وطني، في كل المحافظات الاثني عشر	وطني، في كل المحافظات الاثني عشر	التركيز على المناطق والمدن الرئيسية في المحافظات الوسطى والشمالية حيث تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين (عمان، والزرقاء، وإربد والمفرق).
--------	----------------------------------	----------------------------------	----------------------------------	--

## ألف. السياق القطري

1. المملكة الأردنية الهاشمية بلد غير ساحلي يقع في منطقة الشرق الأوسط، ويبلغ عدد سكانه حوالي 8 ملايين نسمة. كان الدخل القومي الإجمالي للفرد 5,160 دولاراً أميركياً عام 2014 (منهجية أطلس)<sup>1</sup>. بين عامي 2010 و2015، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.7% سنوياً<sup>2</sup>، وكانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت "خط الفقر" 14.4% عام 2010<sup>3</sup>. وأظهر الازدهار المشترك، الذي يقاس على قاعدة 40% من السكان، اتجاهات إيجابية بين عامي 2006 و2010، على الرغم من أن أداء الأردن على هذا المقياس معتدل مقارنة بالدول الأخرى ذات المتوسط الأعلى للدخل. وكان التقدم المحرز في الحد من عدم المساواة الاجتماعية، ويقاس بمعامل جيني، غير منتظم أكثر خلال الفترة نفسها. وأحد أكثر الجوانب الفريدة للفقر في الأردن، المستويات العالية نسبياً من الفقر العابر والموسمي. فحوالي 19% من الأردنيين، وإن لم يعدوا رسمياً فقراء، يختبرون الفقر على الأقل خلال فصل من العام، ما يجعلهم "فقراء عابرين". يعني جمع الفقراء إلى الفقراء العابرين أن 33% من الأردنيين يختبرون الفقر على مدار العام.

2. بعد أربعة أعوام من الانتعاش المطرد، تباطأ الاقتصاد الأردني عام 2015 بسبب الآثار غير المباشرة للتداعيات الأمنية. وشملت تلك الآثار انعكاسات، لا سيما على السياحة والتجارة، من تدهور الوضع الأمني في سوريا والعراق والإغلاق الكامل للطريق التجاري مع هذين البلدين<sup>4</sup>

3. لا يزال الوضع الأمني في البلدان المجاورة أكبر تحدٍ إنمائي في الأردن، يقيد نموه الاقتصادي، ويضغط على خدماته العامة المجهدّة أصلاً. إلى اليوم، تم تسجيل 635,324 لاجئاً سورياً مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، فيما تشير تقديرات أخرى إلى أن عدد اللاجئين أعلى من ذلك بكثير. وفي حين استضاف الأردن اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين منذ عقود، خلقت الموجة الحالية من اللاجئين السوريين ضغطاً هائلاً على المؤسسات الأردنية والخدمات التي تقدمها. وقد أثر هذا الضغط سلباً على تقديم الخدمات للأردنيين، وخلق توتراً في المجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وأجبر كذلك الحكومة الأردنية على إنشاء مؤسسات إضافية، مثل إنشاء محكمة جديدة للأسرة في المفرق، للمساعدة على معالجة الزيادة الهائلة على طلب الخدمات التي سببها اللاجئين السوريون.

4. واستجابة لهذا الوضع، كانت الحكومة الأردنية الرائدة في تصميم وتنفيذ خطة تهدف إلى توحيد الجهود الدولية والوطنية لدعم اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم في الأردن. بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، شكلت منصة الأردن للاستجابة للأزمة السورية آلية شراكة استراتيجية لإعداد استجابة شاملة للاجئين والتنمية وتعزيز مواجهة تأثير الأزمة السورية على الأردن. وقد وضعت منصة الأردن للاستجابة للأزمة السورية خطة الاستجابة الأردنية 2015، أول استجابة من نوعها بقيادة وطنية، تجمع بين الاستجابة للاجئين والاستجابة للتنمية في خطة وطنية واحدة شاملة. واعتماداً على خطة الاستجابة الأردنية 2015، وضعت أخيراً منصة الأردن للاستجابة للأزمة السورية وأطلقت خطة الاستجابة الأردنية الحالية 2016-2018.

## باء. السياق القطاعي والمؤسسي

5. غذى التنافس للحصول على الخدمات العامة والموارد الشحيحة التوترات والصراع الاجتماعي الذي يمكن اعتباره أحد الأسباب الرئيسية للزيادة الملحوظة للتقاضي. وأفادت وزارة العدل- التي تشرف على النظام القضائي في الأردن- بأن حجم القضايا ارتفع بنسبة 50% في عمان، و77% في إربد، و84% في المفرق خلال الفترة بين عامي 2011 و2014 بما يتحدى القدرات الفنية والتشغيلية للنظام القضائي. فالمحاكم الشرعية، على سبيل المثال، سجلت 7000 قضية تتعلق بالزواج عام 2014، ما يعد زيادة كبيرة بنسبة إلى 350 قضية تتعلق بالزواج سجلت عام 2011<sup>5</sup>. ونتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في حجم القضايا، فإن قدرات كل المحاكم، بما يشمل المحاكم الشرعية ومحاكم الأحداث على سبيل المثال لا الحصر، قد تأثرت.

6. وعلى الرغم من هذه الزيادة في التقاضي، لا يتوفر للجميع وصول مضمون إلى نظام المحاكم. تنص القوانين الأردنية على إمكانية وصول جميع الناس إلى المحاكم لكنها لا تضمن حق الجميع في الحصول على الدفاع أو العدالة. في المحكمة القانونية، من لا يستطيع تحمل نفقات محام لن تمنحه الدولة مساعدة قانونية إلا في القضايا الجنائية حيث تُعاقب الجريمة بالإعدام أو السجن مدى الحياة. ويجبر ذلك

<sup>1</sup> البنك الدولي. البيانات. <http://data.worldbank.org/country/jordan>

<sup>2</sup> مرصد الأردن الاقتصادي. <http://www.worldbank.org/en/country/jordan/publication/jordan-economic-monitor-home>

<sup>3</sup> البنك الدولي. البيانات. <http://data.worldbank.org/country/jordan>

<sup>4</sup> أنظر 2.

<sup>5</sup> الحكومة الأردنية، خطة الاستجابة الأردنية للأزمة في سوريا 2016-2018، صفحة 87، أنظر: <http://www.jrpsc.org>

الغالبية العظمى من الفقراء والضعفاء على تمثيل أنفسهم على الرغم من نقص معرفتهم للقوانين وإجراءات المحاكم المعقدة. إضافةً إلى ذلك، تمنع إجراءات المحاكم الأفراد من المطالبة بحقوقهم في المسائل المدنية والإدارية من دون الحصول أولاً على التمثيل القانوني.

7. وتشير البيانات بقوة إلى أن الفقراء ومن يقرّبون من خط الفقر يحتمل إلى حد كبير أن يتعرضوا إلى مشاكل قانونية. في العام 2011، أجرى مركز العدل للمساعدة القانونية ودائرة الإحصاءات العامة دراسة على 10,000 أسرة، لاستطلاع تفاعل المواطنين مع قطاع العدالة. عُرفت بـ"دراسة طلب خدمات المساعدة القانونية". وأتى 68% من المجيبين الذين أبلغوا عن مشاكل قانونية ضمن الشرائح الربعية الإنفاقية الثالثة والرابعة الذين يمثلون تقريباً الفقراء ومن يقرّبون من خط الفقر على التوالي. وكان الذين يقرّبون من خط الفقر، ويضمون على الأغلب جزءاً من الفقراء العابرين، أكثر من أبلغ عن مشاكل قانونية. كان الفقراء والأقرب إلى خط الفقر أكثر من يتعرض إلى حد كبير إلى مشاكل قانونية معينة، تحديداً تلك المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية (الأسرة)، ويمثلون نسبة عالية من المتضررين من مشاكل قانونية أخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعلاقات بين المؤجرين والمستأجرين، والاعتداء، وحضانة الأطفال، والميراث والعمل. أظهرت الدراسة عن سكان الأردن وصحة الأسرة أن النساء الفقيرات أكثر عرضة لأن يكن ضحايا العنف المنزلي.

8. لكنّ خدمات المساعدة القانونية التي تستهدف الفقراء تم حصرها تقليدياً بالقضايا الجنائية الخطيرة، مع عدد قليل من الخدمات المقدمة إلى القضايا المدنية والأسرية، ولا يزال عدد المستفيدين ضئيلاً جداً. وجدت دراسة طلب خدمات المساعدة القانونية أن 20% من المجيبين أو أفراد أسرهم واجهوا في الآونة الأخيرة مشاكل قانونية. فالفقراء ومن يقرّبون من خط الفقر أكثر من يتعرض لمشاكل قانونية، لكنهم أقل من يصل إلى الخدمات لحل مشاكلهم. وأظهرت الدراسة أيضاً أن النساء يواجهن صعوبة خاصة في الوصول إلى المحاكم والمحامين. ويواجه اللاجئون مزيداً من العقبات، فيما يجهدون في الآن نفسه مقدمي الخدمات الموجودين، وربما يكونون أكثر عرضة لمواجهة مشاكل قانونية معينة، مثل العنف المنزلي.

9. ويستند عدم وصول الفقراء والضعفاء في الأردن إلى العدالة على حقائق كثيرة. يفتقر الأردن إلى إطار قانوني مؤسسي ومستدام يمكن للفقراء والضعفاء الوصول بواسطته إلى خدمات المساعدة القانونية عند الحاجة. الكثير من الفقراء والضعفاء الأردنيين غير مدركين لحقوقهم القانونية أو قدرتهم على الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية غير الحكومية. فالقوانين والمؤسسات الحكومية في الأردن معقدة وتشكل عائقاً كبيراً أما الفقراء والضعفاء الذين يحاولون حل مشاكلهم القانونية بأنفسهم. ويواجه اللاجئون خصوصاً عائق وجودهم في بلد ذي قوانين غير مألوفة، وعدم ثقة ونفور من دخول المؤسسات الحكومية. وذلك يجعلهم عرضة لسوء المعاملة والاستغلال (بما في ذلك الاتجار بالبشر). إذا منحوا تصاريح عمل، فإن نظام الكفالة في الأردن يقيد العمال المهاجرين إلى صاحب العمل المحدد على كفالته، ما يعيق غالباً قدرتهم على اللجوء إلى القضاء عندما يتعرضون إلى سوء المعاملة.

10. تكمن أهمية وصول الفقراء والضعفاء إلى العدالة، بدعم من خدمات المساعدة القانونية، على تأثيرها المزدوج على حدة الفقر والاندماج على السواء. غالباً ما يفتقر الفقراء والضعفاء إلى الخدمات والآليات التي تحمي وتفي بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وثبت غالباً أن تعذر الوصول إلى الخدمات سببه التكاليف التي تشملها، وعدم القدرة على توفير التمثيل القانوني، وحقيقة أن الخدمات والحقوق قد تكون موجودة على الورق ولكن ليس في الممارسة. نتيجة لذلك، يُحاصر الفقراء والضعفاء في حلقة مفرغة حيث تعزز العوائق التي تحول دون حصولهم على العدالة فقرهم وإقصانهم، وتخلق بالتالي عاملاً مزعجاً لاستقرار في البلدان المضيفة. تشكل المعلومات القانونية السليمة والمساعدة والتمثيل وسيلة فعالة لتوفير مثل هذه الضمانات والحماية.

11. وقد اعترفت الحكومة الأردنية بأهمية الوصول إلى العدالة في خطة الأردن للاستجابة 2015 وخطة الأردن للاستجابة 2016-2018. ويهدف خصوصاً هدف قطاع العدالة الشامل في خطة الأردن للاستجابة 2016-2018 إلى "ضمان الوصول النوعي والفوري إلى نظام العدالة لجميع النساء والفتيات واقتبان والرجال في الأردن في المحافظات المتضررة من الأزمة السورية". وتهدف خطة قطاع العدالة في الاستجابة إلى معالجة الاحتياجات المشتركة لكلا اللاجئين السوريين والأردنيين على أمد قصير ومتوسط، وتنطوي على إدخال تحسينات كبيرة على القدرات المؤسسية للنظام القضائي.

12. ويستجيب المشروع إلى هذه الحاجة لتعزيز الوصول إلى العدالة في الأردن، بناءً على منحتي البنك الدولي الجاريتين لدعم خدمات المساعدة القانونية في البلاد. فإن منحة الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية بشأن "تعزيز خدمات المساعدة القانونية إلى الفقراء المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية" ومنحة صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام من أجل "تقديم خدمات المساعدة القانونية إلى اللاجئين العراقيين والفلسطينيين" تدعم مركز العدل للمساعدة القانونية في بناء نظام توفير المساعدة القانونية للفقراء والأكثر ضعفاً في الأردن. منذ بدء المشروعين، أصبح مركز العدل للمساعدة القانونية طرفاً فاعلاً رئيسياً في تقديم خدمات المساعدة القانونية في الأردن، ليس بتوسيع نطاق خدماته والوصول إليها فحسب، وإنما كذلك بوضع بعض اللبنة الأساسية لمستقبل نظام المساعدة القانونية في الأردن. فقد أنشأ 24 عيادة مساعدة قانونية، وقدم أكثر من 20,000 خدمة في التمثيل القانوني وتقديم المشورة القانونية، وحوالي 5,000 دورة توعية قانونية.

13. وساعدت الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشاريع على تصميم المشروع الحالي. وأظهرت التجربة مع المنحتين الحاليين أن على الرغم من التطورات الحاسمة التي تحققت، تحتاج القدرات المؤسسية للجهات الحكومية إلى المزيد من التعزيز. تمكن مركز العدل للمساعدة القانونية من وضع أسس وحدة المساعدة القانونية مع وزارة العدل، مشاركاً في صياغة القوانين وغيرها من الوثائق الإجرائية

لإنشائها. ووقع كذلك شراكات مع أكثر من ستين شريك خارجي، تتيح الوصول إلى المستفيدين والمجتمعات، وربط العرض والطلب على الخدمات القانونية على نحو فعال. وقد ثبت أن تلك وسائل فعالة لتجديد خدمات المساعدة القانونية، ولكن لا يزال هنالك حاجة إلى خلق شراكات أكثر صلابة وآليات للإحالة مع المؤسسات الحكومية. سيساعد هذا المشروع على معالجة هذه الثغرات بالبناء على التعاون القائم بين مركز العدل للمساعدة القانونية ودائرة حماية الأسرة التابعة لوزارة الداخلية، والتي تغطي حالات العنف المنزلي، ومع وزارة التنمية الاجتماعية التي تعطي على السواء حالات الأحداث القضائية والحالات التي تنطوي على عنف ضد النساء والفتيات.

## جيم. الأهداف العليا التي يساهم المشروع في بلوغها

14. سيسهم المشروع في تعزيز التماسك الاجتماعي في الأردن. عبر تحسين الوصول إلى العدالة، خصوصاً للأردنيين الفقراء واللاجئين، سيسهم المشروع في التخفيف من حدة التوترات في المجتمعات المتضررة. فالتخفيف من هذه التوترات أمر أساسي لضمان التماسك الاجتماعي. وسيساعد كذلك على ضمان أن الفئات الضعيفة من السكان قادرة على ممارسة حقوقها والحصول على الخدمات، ومساعدة الحكومة على عدم تسليم الخدمات.

15. ويرتبط كذلك المشروع المقترح مع الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر دعم صمود الأردن في استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين من سوريا من خلال تعزيز تقديم الخدمات العامة على السواء إلى الأردنيين الفقراء واللاجئين المعرضين للخطر في المجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. فالهدف الإنمائي لهذا المشروع يتسق كذلك مع معالجة العقبات والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق الهدف المزدوج على النحو المحدد في "التشخيص القطري المنهجي للأردن" الذي أنجز في الأونة الأخيرة.

16. وسيسهم هذا المشروع في تحقيق النتائج التالية لصندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام:

(أ) زيادة إمكانية الوصول إلى العدالة، بما في ذلك بناء القدرات لمؤسسات المجتمع المدني والحكومة، وتعزيز المساواة عن تقديم الخدمات العامة، وتعزيز إدماج الفقراء والضعفاء بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية: الاستجابة لاحتياجات الأردنيين واللاجئين والضعفاء عبر توفير وسائل أكثر فعالية لحل المشاكل القانونية التي تؤدي إلى تفاقم الفقر/الإقصاء وتزيد التوتر بين المجتمعات المضيفة واللاجئين؛

(ب) زيادة الطلب على جانب الحكم، بما في ذلك دور فاعل للمجتمع المدني وتحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع: دعم التدابير الرامية إلى تحسين نظام الإدارة العامة من خلال تحسين تقديم الخدمات التي تنطوي على شراكات بين الحكومة والمجتمع المدني وتعزيز الأداء المؤسسي للمؤسسات الحكومية.

(ج) تحسين القدرة على تقديم الخدمات لتعزيز بناء الثقة: تؤسس زيادة المعرفة لتدخلات ناجحة في حل المشاكل القانونية للمجتمعات المتضررة من استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. سيرسي التسيير الناجح لخدمات المساعدة القانونية الأساس لتحسين الخدمات القانونية، ويمكن أن يترجم بمزيد من الإصلاحات المنهجية التي تعود بالفائدة على الأردن ككل.

## II. أهداف المشروع الإنمائية

### ألف. هدف المشروع الإنمائي

17. يكمن الهدف الإنمائي في زيادة فرص الحصول على خدمات المساعدة القانونية (المعلومات، تقديم المشورة والتمثيل القانوني) للأردنيين الفقراء، خصوصاً النساء، واللاجئين في المجتمعات المضيفة.

### المستفيدون من المشروع

18. سوف يكون هنالك ما يقرب من 30,000 مستفيد مباشر (على الأقل 60% منهم من النساء).

19. سينفذ المشروع على صعيد وطني، مستهدفاً المجتمعات المتأثرة باللاجئين. وفقاً لبيانات المفوضية، فعالية اللاجئين السوريين (80%) يقيمون خارج مخيمات المفوضية للاجئين في المجتمعات الأردنية المحلية. ومعظم اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج مخيمات المفوضية يقيمون في المناطق والمدن الرئيسية في المحافظات الوسطى والشمالية من الأردن، وبخاصة عمان وإربد والمفرق والزرقاء. وفي الوقت الذي تجرى الأنشطة في كل المحافظات، سيستهدف المشروع تحديداً المستفيدين في المجتمعات المتأثرة باللاجئين.

## مؤشرات مستوى النتائج من هدف المشروع الإنمائي

20. سيقاس مستوى النتائج من هدف المشروع الإنمائي بواسطة المؤشرات التالية:

- (i) تعزيز الخدمات القانونية عبر زيادة المشورة والتمثيل و خدمات تسوية المنازعات البديلة لاستهداف المجتمعات؛
- (ii) زيادة وعي المستفيدين بشأن الحقوق والإجراءات القانونية لإنفاذها؛ و
- (iii) زيادة فعالية آليات إحالة المستفيد التي تشمل شركاء جددًا. وسوف يقاس ذلك بواسطة الإحصاءات الإدارية التي جمعها مركز العدل للمساعدة القانونية.

## III. وصف المشروع

### ألف. العناصر المكونة للمشروع

21. سيشمل المشروع العناصر التالية:

#### العنصر 1: تعزيز الخدمات القانونية للمجتمعات المتضررة من أزمة اللاجئين

##### 1.1 توسيع نطاق الخدمات القانونية والوصول إليها عبر الشراكات

22. بموجب هذا العنصر المكون، سيستمر مركز العدل للمساعدة القانونية بتوسيع اتفاقات الإحالة والشراكات مع المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. حالياً، يحال مستفيدو مركز العدل للمساعدة القانونية بواسطة 70 شريكاً للمركز مختص بحالات الإحالة في 74 موقعاً، عبر تدريبي التوعية التابعين لمركز العدل للمساعدة القانونية عقب حضور المستفيد دورة توعية قانونية لمركز العدل للمساعدة القانونية، أو بواسطة القضاء، أو عن طريق التداول في الأحاديث داخل المجتمع. عبر الاستمرار في اتباع طرق الإحالة هذه والبناء عليها، سيستمر مركز العدل للمساعدة القانونية في استقبال الأعداد المتزايدة من الفقراء والضعفاء الساعين إلى طلب المساعدة القانونية لحل مشاكلهم القانونية. وبالأخص، فإن اتفاقات الإحالة مع الهيئات الحكومية ستسمح للحكومة الأردنية بزيادة فعالية تعاملها مع القضايا التي تشمل المجتمعات المتأثرة باللاجئين. على سبيل المثال، سيسعى هذا المكون إلى تجريب نظام المساعدة القانونية في الإحالة مع وزارة التنمية الاجتماعية<sup>6</sup> لحالات عدالة الأحداث والعنف ضد النساء، في مكاتب مشتركة للمساعدة القانونية، يديرها مركز العدالة للمساعدة القانونية وتلتحق بوحدة دائرة حماية الأسرة التابعة لوزارة الداخلية، لتغطية حالات العنف المنزلي<sup>7</sup>.

23. وسيدعم هذا المكون كذلك مركز العدل للمساعدة القانونية على زيادة نطاق خدماته القانونية، بما يشمل الخدمات البديلة لتسوية النزاعات. فإضافة إلى التوسع في تقديم استشاراته القانونية وخدمات تمثيل المحكمة في المجتمعات التي تستضيف اللاجئين، بواسطة هذا المكون، من شأن مركز العدل للمساعدة القانونية تعزيز نطاق خدمات المساعدة القانونية القائمة هذه، من خلال توفير وصول الفقراء والضعفاء إلى خارج نطاق المحكمة/الخدمات القانونية البديلة لتسوية النزاع (الخدمات البديلة لتسوية النزاعات). والهدف من هذه الخدمة المعززة تقليل حاجة الفقراء والضعفاء إلى الاضطرار بإجراءات المحاكم الطويلة والمكلفة لحل مشاكلهم القانونية، وتشجيع الحل المبكر للمشاكل القانونية التي لا تحتاج إلى الشروع في إجراءات المحاكم. سينشئ مركز العدل للمساعدة القانونية ويدير خدمة تسوية النزاعات البديلة بواسطة وحدة مخصصة داخل المنظمة. وستكون وحدة تسوية المنازعات البديلة مسؤولة عن إنشاء المرفق، والتعاقد/توظيف الموظفين، وتطوير المبادئ التوجيهية، وإدارة تدريب الموظفين. وسيوفر خدمات تسوية النزاعات البديلة فريق يتألف من مستشار قانوني وعامل في الحقل الاجتماعي مدربين على استخدام تقنيات تسوية المنازعات البديلة (التي تشمل الوساطة، من دون أن تقتصر عليها) للتوصل إلى تسوية ودية بين الطرفين والتي يمكن، عند الاقتضاء، تسجيلها في المحكمة. ستقدم تسوية المنازعات البديلة إلى جميع المستفيدين في كل أنواع القضايا، ولكن مع التركيز على قضايا الأحوال الشخصية، وقانون الأسرة، وقانون العمل، وقانون الأحداث.

<sup>6</sup> سيتم إنشاء وحدة الإحالة من أجل إحالة عملاء وزارة التنمية الاجتماعية إلى مقدمي خدمات المساعدة القانونية (المعلومات، وتقديم المشورة والتمثيل القانوني)، مثل مركز العدل للمساعدة القانونية، لحل المشاكل القانونية المتعلقة أساساً بقانون الأسرة (النفقة، دعم الطفل، حضانة الطفل)، والأحداث المتهمين بارتكاب جرائم، والعنف المنزلي، والوصول إلى منافع صندوق المعونة الوطنية.

<sup>7</sup> تأسست دائرة حماية الأسرة بموجب قانون العنف الأسري، وهناك موقف واحد لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري يتوقف على تناول الشرطة القضية والتحقيق فيها، والحصول على الخدمات الطبية والاجتماعية لتعزيز عملها، تود دائرة حماية الأسرة شمل توفير خدمات المساعدة القانونية إلى نموذج الموقف الواحد، ما يسمح للنساء الفقيرات ببدء تقديم الشكاوى الجنائية ضد مسيئي معاملتهن، والحصول على أوامر الحماية المدنية (الأوامر الزجرية) التي تضمن لهن الوصول إلى منازلهن وتسرع حصولهن على النفقة، وإعالة الأطفال، وحضانة الأطفال.

24. ستصل هذه الخدمات المعززة إلى المستفيدين في كافة أنحاء الأردن، مع تركيز خاص على المجتمعات التي تستضيف أكبر أعداد من اللاجئين. سيتم توفير هذه الخدمات بداية في عيادات مركز العدل للمساعدة القانونية الأربع وعشرين، ومعظمها يقع داخل مباني المنظمات الشريكة- المستضيفة، مما سيمكن مركز العدل للمساعدة القانونية من مواصلة تحقيق أقصى قدر من الوصول إلى الفقراء والضعفاء في الأردن وتعزيز استدامة عمليات العيادة. يعيش ثمانون في المئة من اللاجئين السوريين المسجلين وسط المجتمعات المضيفة في كافة أنحاء الأردن، وخصوصاً في محافظات عمان، والمفرق، ومعان، والكرك والزرقاء. وذلك يشبه مواقع اللاجئين العراقيين السكنية، الذين يقيمون أساساً في المناطق الحضرية الشرقية من العاصمة عمان، والزرقاء، وإربد، ومادبا. سيواصل مركز العدل للمساعدة القانونية تقديم خدمات المساعدة القانونية في قضايا قانون الفقر الوثيقة الصلة باحتياجات اللاجئين والضعفاء من أفراد المجتمعات التي تستضيفهم. ستستمر مراجعة وتقييم قضايا المساعدة القانونية ذات الأولوية بانتظام على أساس كل حالة على حدة لضمان استجابة الموارد لاحتياجات الفقراء والضعفاء القانونية في الأردن.

## 1.2. تطوير الشراكات مع المجتمع القانوني

25. من خلال هذا المكون الفرعي، سيرفع مركز العدل للمساعدة القانونية معدل علاقاته مع المحامين والمؤسسات القانونية داخل المجتمع القانوني لتوسيع نطاق خدماته. وسيستفيد مركز العدل للمساعدة القانونية من خدمات المحامين في المجتمع الذين يرغبون في المساهمة بعمل مركز العدل للمساعدة القانونية على أساس طوعي. وسيتم تطوير الشبكة عبر المسارات التالية: المحامون المتطوعون الذين يعملون تحت إشراف مركز العدل للمساعدة القانونية؛ شراكات مع شركات المحاماة التي ستخصص وقتاً من عمل محاميها لأداء *الصالح العام*؛ والشراكات مع الجامعات التي ستسمح للطلاب بأداء أنشطة محدودة تطوعية *للصالح العام* (التوعية والاستشارة) تحت إشراف المحامين.

26. وتشمل القيمة المضافة لاستخدام هذه الخدمات توسيع توفر الخدمات القانونية للفقراء والضعفاء، والحد من مستويات التكلفة على مركز العدل للمساعدة القانونية. سيتعامل مركز العدل للمساعدة القانونية مع مكاتب المحاماة ويحدد مقياس اهتمام المحامين على أساس تدريجي، انطلاقاً من عمان، وإذا أبدى المجتمع القانوني اهتماماً واضحاً، سيتوسع وطنياً. سيهدف مركز العدل للمساعدة القانونية إلى الاستفادة من خدمات المحامين الطوعية بطلب حضورهم المنتظم لتقديم خدمات المساعدة القانونية في إحدى العيادات القانونية التابعة له (مثلاً، مرة في الأسبوع أو مرة كل أسبوعين). وسيطلب كذلك من المحامين التطوع بوقتهم لدورات التوعية القانونية في مركز العدل للمساعدة القانونية، أولاً عبر إجراء دورات التوعية، ومن ثم، متى أمكن ذلك، تقديم الاستشارات القانونية لعدد من الحاضرين عقب دورة التوعية.

## العنصر 2: زيادة حشد الدعم القانوني والوعي

27. بموجب هذا العنصر، سيعزز هذا المشروع الوعي العام للحقوق وخدمات المساعدة القانونية من خلال دورات التوعية التعاونية والحملات الإعلامية. عند تزويد الفقراء والضعفاء بالمعلومات عن القانون وسبل الوصول إلى العدالة (بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية)، سيتم تمكينهم قانونياً لحل مشاكلهم القانونية، ما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الوصول إلى حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. وظهرت أهمية دورات التوعية هذه جلياً بعد الدراسة عن الوعي للمساعدة القانونية، حيث اتضح أن 1.5% فقط ممن شملهم الاستطلاع يعون مفهوم المساعدة القانونية. ومنذ إنشائه، وفر مركز العدل للمساعدة القانونية التوعية القانونية والأنشطة التعليمية القانونية للفقراء والضعفاء في الأردن. من خلال هذا المشروع، سيتم توسيع نطاق هذه الأنشطة وتعزيزها مع المكونين الفرعيين.

## 1.1. تعزيز نهج أنشطة حشد الدعم في الأردن

28. بواسطة هذا المكون الفرعي، سيعزز مركز العدل للمساعدة القانونية استراتيجيته في حشد الدعم القانوني. وأحد العناصر الرئيسية لبناء نظام مساعدة قانونية فعال زيادة الوعي والمشاركة في موضوع المساعدة القانونية بين المستفيدين المحتملين، وإنما أيضاً على الصعيد الحكومي والجمهور العام. من أجل تحقيق ذلك، سيقوم مركز العدل للمساعدة القانونية (أ) بتطوير وتنويع السرد العام عن مفهوم المساعدة القانونية، (ب) وزيادة أدوات التوعية، عبر صياغة آليات تسليم أفضل لكل جمهور.

(أ). سوف ينخرط مركز العدل للمساعدة القانونية مع الجمهور والحكومة على قضية مأسسة المساعدة القانونية في الأردن. سيفعل المركز ذلك عن طريق تدريب موظفي المركز لاجتلاب بشكل فاعل أكثر قصص المستفيدين، والمستشارين القانونيين لمركز العدل للمساعدة القانونية، وأفراد المجتمع القانوني (مثل القضاء ومحامين آخرين)، وأفراد من العامة. وسيهدف كذلك مركز العدل للمساعدة القانونية إلى تنظيم جهوده في حشد الدعم لتعزيز توفير خدمات قانونية مستدامة ومأسسة إلى الفقراء والضعفاء عبر مواصلة تطوير استراتيجيته في حشد الدعم.

(ب). سينفذ من ثم مركز العدل للمساعدة القانونية هذه الاستراتيجيات مع الجهات الحكومية والمجتمع لتحقيق نتائج إيجابية، بما في ذلك عبر عقد ورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات مع الجهات المعنية ذات الصلة في قطاع المساعدة القانونية، وإنتاج ونشر التقييمات والتحليلات حول مواضيع المساعدة القانونية. وسيستخدم مركز العدل للمساعدة القانونية التدريبات والمواد التي تم تطويرها وفقاً للفقرة السابقة في تلك الدورات. وستستثمر كذلك وسائل الإعلام البديلة لإنشاء البرامج وتعزيزها (مثل وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني لمركز العدل للمساعدة القانونية) لإشراك الجمهور بواسطتها بالمعلومات المتعلقة بالقضايا القانونية والحصول على المساعدة القانونية. وسوف تستخدم أدوات مشاركة عامة مبتكرة، للمساعدة على تعزيز الوعي المجتمعي والالتزام بمفهوم المساعدة القانونية، بما في ذلك عبر استخدام نماذج تنظيم المجتمع وإشراك المواطنين. ويتمثل هدف هذا النشاط الأخير بإشراك المواطنين في مسألة المساعدة القانونية، وليس الدافع فقط مناقشة الأمر بين نظرائهم والمستفيدين المحتملين، وإنما توجيهها لمساعدة مركز العدل للمساعدة القانونية في مهمته الشاملة لمأسسة المساعدة القانونية في الأردن.

29. ويشتمل هذا المكون الفرعي كذلك على إجراء مركز العدل للمساعدة القانونية البحوث والمراجعات المكتبية حول المساعدة القانونية والقضايا القانونية لتمكين المنظمة من الانخراط بشكل فاعل أكثر مع الجهات المعنية. لقد أجرى مركز العدل للمساعدة القانونية دراسات رائدة كمية ونوعية تهدف إلى توضيح الطلب على خدمات المساعدة القانونية في الأردن وتحقيق فهم أكبر للظروف التي تسمح للناس بالانخراط مع النظام القضائي في الأردن. فمنصة الأردن للاستجابة للأزمة السورية 2016-2018، إضافة إلى ما نوه به هذا البحث، أشارت كذلك إلى ضرورة مواصلة الأبحاث وتحليل البيانات والتقييم لتحديد الثغرات في قطاع العدالة وإظهار تأثير الأزمة السورية على قطاع العدالة. سيواصل مركز العدل للمساعدة القانونية الاستعراض والبحث عن المساعدة القانونية والمواضيع الوثيقة الصلة بها بهدف الاستمرار في إعلام وتعزيز مناقشات أصحاب المصلحة.

## 2.2 توسيع أنشطة التوعية القانونية وتعزيزها

30. سيسمح هذا المكون الفرعي لمركز العدل للمساعدة القانونية بزيادة عدد الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية لتوسيع نطاق أنشطته في التوعية القانونية. سيعمل مركز العدل للمساعدة القانونية بشكل وثيق مع شركائه السبعين المعنيين بحالات الإحالة للوصول إلى كميات كبيرة من المستفيدين من خلال دوراته للتوعية القانونية، وتخصيص محتوى هذه الدورات لاحتياجات كل جمهور. ويهدف مركز العدل للمساعدة القانونية إلى رفع عدد الشراكات بشأن التوعية القانونية بغية تعزيز استدامة عملياته (بواسطة شركاء يستضيفون دورات التوعية) وزيادة التوعية التي يقوم بها (بواسطة الشركاء الذين يحيلون المستفيدين إلى دورات التوعية). وسيواصل مركز العدل للمساعدة القانونية كذلك في توفير دورات عن مواضيع التنقيف القانوني (خاصة في ما يتعلق بحقوق الطفل مثل التحرش الجنسي والبلطجة) في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المنتشرة في كافة أنحاء الأردن. في إطار المشروع السابق لصندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام، أجرى مركز العدل للمساعدة القانونية مئات دورات التوعية في تلك المدارس، متواصلًا مع آلاف الأطفال من اللاجئين الفلسطينيين. ويهدف مركز العدل للمساعدة القانونية إلى توسيع مجال توعيته للوصول إلى الأطفال اللاجئين سولء داخل وخارج مخيمات اللاجئين، والأطفال المعرضة للخطر في المجتمعات التي تساهمهم، من خلال حملة تستهدف حقوق الطفل.

31. وسيعزز مركز العدل للمساعدة القانونية كذلك محتويات موادها حول التوعية القانونية، مكيفاً المواد بما يلائم مختلف الجماهير والفئات المستفيدة المحتملة. وعلى وجه الخصوص، من خلال هذا المكون الفرعي، سيصاغ مركز العدل للمساعدة القانونية ويضفي الطابع الرسمي على محتوى كل مواضيع دورة التوعية، لضمان الاتساق في الجودة والمحتوى بين المدرسين الذين يقدمون الدورات. وسيطلب من مدربي مركز العدل للمساعدة القانونية بالخضوع إلى التدريب على هذا المحتوى الجديد. وعلاوة على ذلك، سينتج مركز العدل للمساعدة القانونية كتيبات عن موضوع المساعدة القانونية، والنشرات لإعلام الجمهور عن دورات التوعية المقبلة، وصحائف المعلومات عن مختلف القضايا القانونية، ليتم توزيعها على شركاء مركز العدل للمساعدة القانونية والمستفيدين. وسوف يعزز مركز العدل كذلك موقعه الإلكتروني باللغتين العربية والإنكليزية لضمان أن المعلومات عن المساعدة القانونية متاحة بسهولة للجمهور، وخاصة المستفيدين الأكثر ضعفاً والشركاء الساعين إلى القيام بإحالة إلى مركز العدل للمساعدة القانونية.

## العنصر 3: بناء القدرات

32. سيدعم هذا المكون أنشطة بناء القدرات، سواء في مركز العدل للمساعدة القانونية والأجهزة الحكومية. وقد أثبتت التجربة مع المشاريع الحالية للصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية وصندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام الأهمية الكبيرة لتعزيز قدرات مركز العدل للمساعدة القانونية والشركاء الآخرين لضمان تلبية الطلب على خدمات المساعدة القانونية مع الجودة المطلوبة. وقد عزز مركز العدل للمساعدة القانونية عملياته الداخلية من خلال تطوير نظام تلقائي لإدارة الحالة على الإنترنت، وآليات مراقبة نوعية (بما في ذلك مراجعة عشوائية كل ثلاثة أشهر للقضايا المتداولة لكل محامي)، وبرنامج التعليم القانوني المستمر، والسياسات والإجراءات الداخلية التي تعطي تطوير الدليل الإجرائي للمساعدة القانونية، ومدونة لقواعد السلوك وآلية لمعالجة الشكاوى الداخلية. ومع ذلك، يتطلب الطلب المتزايد

استثمارات إضافية في مجال بناء القدرات، لضمان استدامة خدمات المساعدة القانونية المعمول بها. لهذا السبب، وبناءً على الدروس المستفادة من المشاريع السابقة، من خلال هذين المكونين الفرعيين، يهدف المشروع إلى ترسيخ القدرات الأساسية على السواء داخل مركز العدل للمساعدة القانونية، وفي المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع المستفيدين.

### 3.1 بناء القدرات ضمن مركز العدل للمساعدة القانونية

33. تسعى الأنشطة الأربعة تحت هذا المكون الفرعي إلى التوسع في نطاق العمليات والممارسات الموضوعة أو تعزيزها، لتطوير نموذج المساعدة القانونية في مركز العدل للمساعدة القانونية بشكل أكبر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية:

1. تعزيز عمليات تقييم الدفوع والأهلية: في الوقت الحاضر، يجري المستشارون القانونيون في مركز العدل للمساعدة القانونية عملية الدفوع بمجملها، من إكمال استمارة الدفوع الأولى مع المستفيد، وتوفير الاستشارات القانونية الأولية، إلى التعهد بتمثيل المستفيد في المحكمة وتوثيق تقييم أهليته لذلك (الوسائل واختبار الجدارة)، وإذا كان مؤهلاً، يُزود المستفيد بتمثيل في المحكمة. سيواصل مركز العدل للمساعدة القانونية إجراء تقييم الأهلية للمستفيدين الساعين إلى تمثيل في المحكمة، ولكن سيخصص دور إجراء تقييم الأهلية إلى مقيمين مستقلين يكون مركزهم في المكتب الرئيسي لمركز العدل للمساعدة القانونية. وسيكون لذلك تأثير مزدوج في زيادة وقت المستشار القانوني إلى أقصى حد لتوفير الخدمات القانونية، وكذلك ضمان عملية معززة ومركزية لتقييم الأهلية.

2. تحسين نظام إدارة الحالة: سوف يستعرض مركز العدل للمساعدة القانونية في ما لو البيانات التي تم جمعها كافية لإتاحة إعداد تقارير شاملة عن أثر خدمات مركز العدل للمساعدة القانونية، ليعزز جمع البيانات وإعداد التقارير وفقاً لذلك. وسيزيد مركز العدل للمساعدة القانونية كذلك عدد التقارير المقدمة تلقائياً. وستساعد هذه التقارير إدارة مركز العدل للمساعدة القانونية على تقييم الأداء التشغيلي، وتتبع التقدم المقابل للأهداف التنظيمية والفردية لأعضاء الفريق، وإعداد التقارير للجهات المانحة. إضافة إلى ذلك، سيعزز مركز العدل للمساعدة القانونية قدرات الفريق لأجراء تحليل البيانات لأغراض حشد الدعم والتوعية.

3. تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين تبادل المعلومات وإدارة المعرفة على الأمد الطويل: يجب أن تكون حلول تكنولوجيا المعلومات في متناول جميع أعضاء فريق مركز العدل للمساعدة القانونية، بمن فيهم الذين يعملون في مناطق نائية، مع ميزات الأمان التي تضمن الحفاظ على سرية معلومات العميل. يجب أن تكون كل موارد مركز العدل للمساعدة القانونية موثقة بطريقة منظمة، مع نظام إزن متعدد المستويات يوفر حصول أعضاء الفريق على تلك الوثائق ذات الصلة بمهامهم ومسؤولياتهم. كما ينبغي أن يسمح بالتواصل بين أعضاء فريق مركز العدل للمساعدة القانونية على منصة آمنة.

4. التوسع في التعليم القانوني المستمر لموظفي مركز العدل للمساعدة القانونية: سيوسع مركز العدل للمساعدة القانونية برنامج التعليم القانوني المستمر ليشمل التدريب على طريقة إدارة حالات المستفيدين الضعفاء المعقدة. لتقديم هذه الدورات التدريبية، يسعى مركز العدل للمساعدة القانونية إلى الاستفادة من المعرفة المشتركة وخبرات أعضاء فريقه، وشبكة شركائه، وعند الاقتضاء، الخبراء الخارجيين. وسيعزز كذلك مركز العدل للمساعدة القانونية التعليم القانوني المستمر لمستشاريه القانونيين لضمان تغطية كل القضايا المتعلقة بالفقراء والضعفاء في الأردن، خصوصاً اللاجئين السوريين (على سبيل المثال، قانون العمل والاتجار بالبشر).

### 3.2 بناء قدرات الشركاء من الجهات الحكومية:

34. بواسطة هذا المكون الفرعي، سوف يدعم مركز العدل للمساعدة القانونية علاقاته الراسخة مع الشركاء الرئيسيين من الجهات الحكومية لتثبيت قدرتها على تعزيز حماية اللاجئين، والفئات الفقيرة والأكثر ضعفاً في الأردن. ستستند تدخلات مركز العدل للمساعدة القانونية على احتياجات الجهات الحكومية الشريكة والتي ستقيم في بداية المشروع وتُستعرض طول فترة تنفيذ المشروع. وفي حين قد تبرز جهات حكومية مختلفة أو أخرى خلال فترة تنفيذ المشروع، إلا أنه تم في هذه المرحلة تحديد الجهات الحكومية الشريكة التالية ذات الاحتياجات الوثيقة الصلة بالأهداف الشاملة للمشروع:

1. بناء قدرات وزارة التنمية الاجتماعية: عقب تنقيح قانون الأحداث عام 2010، أُسندت إلى وزارة التنمية الاجتماعية مسؤوليات جديدة في ما يتعلق بإدارة شؤون الأحداث. وقد حددت وزارة التنمية الاجتماعية حاجة موظفيها إلى تلقي تدريب عن الإدارة الفعالة لنظام المساعدة القانونية في مراكزها الخاصة لاحتجاز الأحداث. سيهدف مركز العدل للمساعدة القانونية إلى العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز قدرات الموظفين في هذا المجال. وينطوي ذلك على تحديد الأحداث الذين يحتاجون إلى المساعدة القانونية، والإحالة إلى محامي مركز العدل للمساعدة القانونية، وتحديد الموارد اللازمة لأسر الأحداث.

2. بناء قدرات دائرة حماية الأسرة: بعد المشاورات مع دائرة حماية الأسرة، حدد مركز العدل للمساعدة القانونية ودائرة حماية الأسرة حاجة موظفيهم المسؤولين إلى تلقي التدريب بشأن القضايا القانونية المتعلقة بالعنف المنزلي، وتطوير مواد التوعية

لضحايا العنف المنزلي، والحاجة إلى إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية في مراكز دائرة حماية الأسرة توفر تولى مسؤولية ضحايا العنف المنزلي.

3. **بناء قدرات وزارة العدل:** سيقدم مركز العدل للمساعدة القانونية المساعدة لوزارة العدل في مجال بناء القدرات من أجل إنشاء وحدتها الخاصة بالمساعدة القانونية، التي ستشمل أئمة نظام إدارة قضايا الوحدة، ووضع معايير الأهلية للحصول على خدمات المساعدة القانونية، وتطوير آلية إحالة فعالة لتوفير خدمات المساعدة القانونية.

35. **ومساعدة مركز العدل للمساعدة القانونية للجهات الحكومية الشريكة** سوف تسمح للحكومة الأردنية بتجريب مسارات إحالة جديدة وتعزيز أخرى قائمة، فيما يواصل مركز العدل للمساعدة القانونية مساعدة وزارة العدل على تطوير قدرات دائرة المساعدة القانونية لتنسيق تلك الإحالات مركزياً. تكمل هذه الأنشطة الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية، وخصوصاً وزارة العدل، لإنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص مع منظمات المجتمع المدنيونقابة المحامين الأردنيين حول تقديم المساعدة القانونية لكل الفئات الأكثر ضعفاً في الأردن.

#### العنصر 4: إدارة المشاريع والرصد والتقييم

36. **سيمول هذا المكون التكاليف الإضافية لمركز العدل للمساعدة القانونية لإدارة المنحة.** سيغطي هذا المكون التنسيق والإشراف على تنفيذ الأنشطة، والإدارة المالية، ومراجعة حسابات المنحة السنوية، والرصد والتقييم. فالمدير التنفيذي لمركز العدل للمساعدة القانونية، ومقره في المقر الرئيسي لمركز العدل للمساعدة القانونية في عمان، يتولى الإدارة العامة والإشراف على المشروع، وسيأخذ زمام المبادرة في وضع خطة التنفيذ التفصيلية والجدول الزمني؛ وضع خطة الرصد والتقييم؛ وإجراء تقييم الأداء والمراجعات بشكل دوري. وسوف يضمن مركز العدل للمساعدة القانونية أن يكون بين الموظفين مسؤول عن الإدارة المالية بدوام كامل، ومسؤول عن التوريد بدوام كامل، ليتوليا كل مسؤوليات التوريد، والإنفاق، وإعداد التقارير المالية، على النحو الذي أوصى به سابقاً صندوق النقد الدولي وتقييمات التوريد من مركز العدل للمساعدة القانونية.

37. **سيتم وضع عملية الرصد والتقييم حيز التنفيذ.** سيكون رصد البرنامج من مسؤولية مدير مركز العدل للمساعدة القانونية والنايب الأول في مركز العدل للمساعدة القانونية. سيكون مدير مركز العدل للمساعدة القانونية مسؤولاً عن مراقبة كل جوانب البرنامج. ويكون النائب الأول مركز العدل للمساعدة القانونية مسؤولاً عن رصد قضايا التمثيل القانوني من خلال التدقيق العشوائي والمنظم للحالات الفردية في نظام إدارة الحالة الآلي. وسيطور المبادئ التوجيهية للتقييم مدير مركز العدل للمساعدة القانونية، بالتشاور مع اصحاب المصلحة الرئيسيين (المجمعات الفقيرة، ومنظمات المجتمع المدني، ووزارة العدل)، وذلك قبل التقييم المرحلي الأولي. وستصدر تقارير التقييم وفق الجدول الزمني التالي:

- التقييم المرحلي- العام الأول.
- التقييم الشامل (كجزء من استعراض منتصف المدة- 18 شهراً)
- التقييم المرحلي- العام الثاني
- تقرير إنجاز التنفيذ- العام الثالث

#### باء. تمويل المشروع

##### الصك

38. سيمول هذا المشروع الصندوق الاستئماني المتلقي والمنفذ، بدعم من منحة من صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام.

#### كلفة المشروع والتمويل

39. كلفة المشروع الإجمالية \$2,500,000 على امتداد 36 شهراً، فترة تنفيذ المشروع، على أن يمول بمنحة من صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام.

العناصر المكونة للمشروع	كلفة المشروع	تمويل المنحة	% التمويل
1- تعزيز الخدمات القانونية إلى المجتمعات المتضررة من أزمة اللاجئين	1,225,157	1,225,157	49%
2- زيادة حشد الدعم والتوعية القانونية	569,082	569,082	23%
3- بناء القدرات	469,131	469,131	19%
4- إدارة المشاريع والرصد والتقييم	236,630	236,630	9%
مجموع التكاليف الأساسية أحداث مادية طارئة نفقات طارئة			
أجمالي تكليف المشروع الفائدة خلال التنفيذ الرسوم الأولية- النهائية إجمالي التمويل المطلوب	\$2,500,000	\$2,500,000	100%

#### جيم. الدروس المستفادة والمنعكسة في تصميم المشروع

40. منذ عام 2011، عمل البنك مع مركز العدل للمساعدة القانونية على توسيع الخدمات القانونية وتعزيزها في الأردن من خلال منحة من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية ومنحة من صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام. دعمت منحة الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية "تعزيز خدمات المساعدة القانونية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية من أجل الفقراء" ومنحة صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام "تقديم خدمات المساعدة القانونية إلى اللاجئين العراقيين والفلسطينيين" مركز العدل للمساعدة القانونية في بناء نظام توفير المساعدة القانونية في الأردن. منذ بدء المشروعين، أصبح مركز العدل للمساعدة القانونية طرفاً فاعلاً في تقديم خدمات المساعدة القانونية في الأردن، موسعاً ليس نطاق انتشاره وخدماته فحسب، وإنما واضعاً بعض اللبانات الأساسية لمستقبل نظام المساعدة القانونية في الأردن كذلك.

41. وتشمل الدروس المستفادة في سياق تلك المشاريع والمدمجة في تصميم المشروع ما يلي:

أ. الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وسيلة فعالة لتوسيع نطاق تقديم خدمات المساعدة القانونية. توفر كلا المقدرات المشتركة لعيادات المساعدة القانونية واتفاقات الإحالة لمركز العدل للمساعدة القانونية الوصول إلى المجتمعات والمستفيدين، إضافة إلى فهم عميق للديناميكيات التي تتيح له تقديم خدمات مصممة بشكل جيد. وهذه الاتفاقات مفيدة جداً أيضاً للمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، إذ إنها، في كثير من الأحيان، لا تملك القدرة على تقديم الخدمات القانونية أو الاستشارات التي يطلبها المستفيدون أو المواطنون. بموجب هذا المشروع، سيستمر مركز العدل للمساعدة القانونية في توسيع شراكاته، مع التركيز بشكل خاص على إقامة شراكات مع الجهات الحكومية التي تتعامل مع اللاجئين والأردنيين الفقراء في المجتمعات المضيفة.

ب. وهناك حاجة في الأردن إلى تعزيز الوعي على نطاق أوسع حول المساعدة القانونية، فضلاً عن الثقافة المالية للمصلحة العامة بين المجتمع القانوني. توخت المشاريع الجارية إنشاء شبكة من المحامين المالية للمصلحة العامة، ومع ذلك، كان تناول القضايا من المحامين المسلحين أقل مما هو متوقع. من أجل مكافحة هذه العقبات، سيركز المشروع الحالي على تصميم استراتيجية توعية قانونية أكثر شمولاً، مع التركيز على إقامة شراكات مع الجامعات ومكاتب المحاماة واستخدام وسائل إعلام جديدة وأوات تكنولوجيا المعلومات لاستهداف الجماهير الرئيسية.

ج. ليست مخيمات اللاجئين بالضرورة أكثر المناطق التي تحتاج إلى الخدمات القانونية. فمع تدفق المساعدات الخارجية، تميل مخيمات اللاجئين إلى الاكتظاظ بالجهات المانحة والجهات الفاعلة الأجنبية. على عكس ذلك، تعاني مناطق أخرى تضم عدداً كبيراً من اللاجئين والأردنيين الضعفاء من نقص في الخدمات، مما يعرضها لخطر الندرة والتوترات. وعليه، لن يركز المشروع على مخيمات اللاجئين فقط، وإنما سيحاول تغطية تلك المناطق والمجتمعات التي تعاني الأكثر من عدم تلبية الطلب.

د. أدرك موظفو مركز العدل للمساعدة القانونية أن توفير التمثيل القانوني في المحكمة، وإن ترك أثراً كبيراً على المستفيدين، إلا أنه ليس الأكثر كفاءة، أو الطريقة الأكثر فعالية لتلبية احتياجات المستفيدين. في بعض الحالات، قد ينفع محامو مركز العدل للمساعدة القانونية زبائنهم بشكل فاعل أكثر عبر مساعدة الطرفين على حل خلافهما خارج المحكمة. من أجل القيام بذلك، في إطار المشروع الحالي، سيبدأ مركز العدل للمساعدة القانونية بتقديم الخدمات البديلة لتسوية المنازعات، وتدريب محاميه على هذه المهام، ووضع الأدلة والإجراءات ليكون قادراً على تقديم مثل هذه الخدمات.

هـ. في إطار المشاريع الحالية، ركز مركز العدل للمساعدة القانونية على توسيع تغطيته والعمل على عدة جبهات لزيادة وعي المستفيدين بشأن المساعدة القانونية. كما عمل بجهد، مشاركاً في صياغة القوانين وإنشاء وحدة المساعدة القانونية في وزارة العدل. بعد تلك الأعوام، أدركت إدارة مركز العدل للمساعدة القانونية أهمية تجديد قدراتها وأنظمتها، من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات على نحو مستدام، ولكن كذلك في إنتاج المعلومات اللازمة للتأثير على سياسة النقاش حول المساعدة القانونية في الأردن. لذلك، سيكرس هذا المشروع موارد كثيرة لتعزيز تلك القدرات في مركز العدل للمساعدة القانونية ومع الشركاء الرئيسيين.

و. لمعالجة الاقتصاد السياسي على تطوير خدمات قانونية جديدة، سيركز هذا المشروع على خلق روابط قوية مع الهيئات الحكومية، ووضع استراتيجية صلبة للتوعية العامة، والعمل مع الشركاء الرئيسيين في الجامعة لتعزيز الثقافة الموالية للمصلحة العامة بين المجتمع القانوني.

#### IV. التنفيذ

##### ألف. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

42. ستكون الوكالة المنفذة مركز العدل للمساعدة القانونية. تأسس مركز العدل للمساعدة القانونية في يوليو/تموز عام 2008 كهيئة غير حكومية وغير ربحية لتوفير خدمات المساعدة القانونية إلى المحرومين الذين يقيمون في الأردن. وتتمثل مهمته في توفير التمكين القانوني للمجتمعات الفقيرة والمحرومة في الأردن من خلال تقديم المشورة القانونية، والتمثيل، وبناء الوعي المتعلق بالقضايا المدنية والجنائية وقانون الأسرة، وكذلك القضايا المتخصصة المتعلقة بالعمل ووضع اللجوء. يوفر مركز العدل للمساعدة القانونية المساعدة القانونية لذوي الدخل المحدود والأشخاص المحرومين لمجموعة متنوعة من المشاكل القانونية، بما في ذلك المسائل الجنائية، والشؤون المدنية، والنزاعات العائلية، والقضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء. كما يعمل على تعزيز الوعي القانوني بين مستفيديه في ما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم القانونية. وهو مستقل تماماً عن البنك الدولي.

43. منذ إنشائه عام 2008، أصبح مركز العدل للمساعدة القانونية طرفاً فاعلاً رئيسياً في نطاق المساعدة القانونية في الأردن. أنشأ مركز العدل للمساعدة القانونية 24 عيادة للمساعدة القانونية في كافة أنحاء الأردن، وقدم أكثر من 20,000 خدمة قانونية في التمثيل والمشورة، وحوالي 5,000 دورة توعية قانونية منذ عام 2011. كما شارك بقوة في الإصلاحات القانونية المتعلقة بالوصول إلى العدالة، وغيرها من المواضيع القانونية مثل العنف المنزلي أو عدالة الأحداث في الأردن. ويعترف به وطنياً ودولياً كجهة فاعلة مركزية، وسيكون دوره محورياً في تطوير نظام المساعدة القانونية في البلاد، على اعتبار أنه سبق وشارك في وضع قانون المساعدة القانونية، والاستراتيجية الوطنية ووحدة المساعدة القانونية في وزارة العدل.

44. نفذ مركز العدل للمساعدة القانونية باقتدار ثلاث منح، إحداهما مولها صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام، بلغ مجموعها حوالي 4.5 ملايين دولار. هذه المنح التي ستغلق في 2015، تم صرفها تقريباً بالكامل حتى الآن (قبل أشهر من الإغلاق). خلال فترة تنفيذ المشاريع، أسس مركز العدل للمساعدة القانونية فريقاً قوياً وطور تجربة سليمة مع العمليات الداخلية والمبادئ التوجيهية للبنك، بما يشمل المتخصصين في التوريد والإدارة المالية.

## باء. نتائج الرصد والتقييم

45. ستستخدم نتائج المشروع في الرصد والتقييم الأساليب النوعية والكمية على السواء لقياس التغييرات التي أحدثها المشروع. وهناك بالفعل معطيات أساسية لعدد من القضايا والخدمات المقدمة سنوياً من شأنه أن يسمح بتتبع الزيادة في تقديم الخدمات. وسيتم الاضطلاع بالمعطيات الأساسية لمؤشرات أخرى قبل بدء الأنشطة ويجري تتبعها بشكل وثيق طول فترة تنفيذ المشروع.

46. ستقع المسؤولية الكاملة لتقييم البرنامج على عاتق المدير التنفيذي واختصاصي الرصد والتقييم في مركز العدل للمساعدة القانونية. وسيستند التقييم على موارد البيانات والمعلومات التالية:

- البيانات والمعلومات الإدارية لمركز العدل للمساعدة القانونية من نظام إدارة الحالة.
- مراجعة النائب الأول لمركز العدل للمساعدة القانونية وتقييمه لقضايا التمثيل القانوني من خلال نظام إدارة الحالة الألي.
- التغذية المرتدة من الزبائن الذين حصلوا على المساعدة القانونية (نشاطات التوعية والإرشاد والتمثيل).
- التقارير ربع السنوية لمركز العدل للمساعدة القانونية
- استعراض منتصف المدة (بعد 18 شهراً)
- بعثات الإشراف العادية التي يجريها قادة فريق العمل
- قياس تنفيذ النتائج الرئيسية.

## ج. الاستدامة

47. يركز مركز العدل للمساعدة القانونية، وفي صلب الاستراتيجية القائمة للأنشطة التي يمولها صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام، على مأسسة نظام المساعدة القانونية الموحد من قبل الحكومة من خلال الشراكات. وقد وفرت المشاريع الحالية أفكاراً هامة عن سلامة مختلف تدابير الاستدامة. على سبيل المثال، أثبتت الاستراتيجية لبناء الشراكات مع المنظمات الأخرى بأنها ناجحة بشكل خاص، ولكن هنالك حاجة واضحة إلى توسيعها وتعزيزها مع المؤسسات الحكومية. سيكون هذا موضوع تركيز رئيسي في إطار هذا المشروع.

48. سيواصل مركز العدل للمساعدة القانونية عمله لوضع الإطار القانوني والمؤسسي لنظام المساعدة القانونية الوطني. وكان إنشاء مثل هذا الإطار جزءاً أساسياً من أنشطة مركز العدل للمساعدة القانونية في المشاريع الحالية، لكن المهمة لم تنته بعد. فخلق بيئة مؤاتية ليزدهر نظام المساعدة القانونية على الصعيد الوطني يتطلب وقتاً، لكن الحافز المستمد من هذا المشروع والخبرة التي اكتسبها مركز العدل للمساعدة القانونية سيكونان أساسيين في ترسيخ القاعدة (قانون المساعدة القانونية، وحدة المساعدة القانونية التابعة لوزارة العدل، الخ) التي سبق وتأسست في الأردن.

49. سيكون تعزيز الثقافة التعاونية في صلب الاستراتيجية لاستدامة الأنشطة. بدايةً، كانت الفكرة السائدة في المشاريع السابقة إنشاء شبكة من المحامين موالية للمصلحة العامة، ولكن ثبت أن إنشائها وتشغيلها على نحو سلس كان أصعب من المتوقع. وكانت أساساً أسباب تباطؤ المحامين في تولي القضايا انعدام الثقافة الموالية للمصلحة العامة في الأردن، وكذلك المناهضة التي أبدتها بعض قطاعات المجتمع القانوني. وعلى الرغم من ذلك، كان مركز العدل للمساعدة القانونية قادراً على جلب العديد من المحامين للعمل معه بشكل تطوعي، على سبيل المثال المحامين الشباب والمتخرجين الجدد. وبرهن ذلك على إمكانية الاستفادة من عمل المحامين في تقديم خدمات المساعدة القانونية في كافة أنحاء الأردن في حال استهدفت الفئات الصحيحة وطُورت الثقافة التعاونية اللازمة. سيعمل مركز العدل للمساعدة القانونية على هذه المواضيع بواسطة هذا المشروع، ويتعامل مع كليات القانون وشركات القانون التي ستصبح حليفة رئيسية في نشر عمل المساعدة القانونية الموالية للمصلحة العامة في كافة أنحاء البلاد.

V. المخاطر الرئيسية والتدابير للحد منها

ألف. جدول ملخص لتصنيف المخاطر

تقييم المخاطر	التدابير للحد من المخاطر
---------------	--------------------------

مخاطر أصحاب المصلحة		
بدأ مركز العدل للمساعدة القانونية بالفعل بالتعاون مع نقابة المحامين وأطراف فاعلين آخرين على عدة جبهات، للتأكد من عدم وجود تداخل أو تضارب في مجالات العمل. إضافة إلى ذلك، أخذت الدروس المستفادة من المشاريع السابقة في الاعتبار خلال تصميم المشروع، واختيرت الأنشطة وخططت بقة للتأكد من تجنب أي تضارب محتمل.	متوسط	
مخاطر الجهة المنفذة		
لمركز العدل للمساعدة القانونية سمعة قوية جداً في الأردن، وخبرة كبيرة في تنفيذ منحتي الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية وصندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام. و لمركز العدل للمساعدة القانونية فريق إداري كفؤ جداً، وقد اعتمد المتطلبات الائتمانية اللازمة عبر توظيف المتخصصين في التوريد والإدارة المالية وتدريبهم على إجراءات البنك الدولي.	منخفض	- القدرة
لمركز العدل للمساعدة القانونية آليات حوكمة في الموضوع الصحيح وتجربة قوية في تشغيل البرامج في الأردن.	منخفض	- الحوكمة
-		
مخاطر المشروع		
كان للبنك الدولي ومركز العدل للمساعدة القانونية خبرة سابقة في تصميم مشروع ممول من صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام والصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية، مع أنشطة ومكونات مماثلة لهذا المشروع. فاستمرار تسوية انضمام الوكالات الحكومية سيكون المفتاح لاستدامة المشروع.	متوسط	- التصميم
هنالك خطر محدود بأن تشعر بالظلم مجموعات معينة، لا سيما الأردنيين الفقراء، إذا تركزت الخدمات على اللاجئين فقط. أخذ تصميم المشروع ذلك في الاعتبار، مركزاً على خدمة المجتمعات التي تستضيف اللاجئين بدلاً من التركيز على اللاجئين فقط.	منخفض	- الاجتماعية والبيئية
لا يتوقع حدوث أي مخاطر	عادي/متوسط	- البرنامج والجهة المانحة
-		
- رصد التسليم والاستدامة	متوسط	تبعاً لتقييم أساسي، سيجمع نظام إدارة الحالة المعلومات عن الخدمات ونتائجها. تحتاج إدارة مركز العدل للمساعدة القانونية إلى التركيز على جمع البيانات وإنشاء الأنظمة التي ستتيح تتبع التقدم المحرز في التنفيذ وجمع المعلومات التي ستوفر المعلومات التجريبية لتعزيز جهودها المبذولة في مجال مناشدة الدعم.
	منخفض	مخاطر التنفيذ الإجمالية

#### باء. شرح تصنيف المخاطر الإجمالية

50. تصنيف المخاطر الإجمالية منخفض. فقدرة الجهة المنفذة عالية جداً، وسجلها مثبت بوضوح في البيئة التشغيلية. وفي حين أن الجهة المنفذة قادرة على إدارة المخاطر المتوقعة، إلا أن بعض المخاطر السياسية الاقتصادية، خصوصاً تلك المتعلقة بالمنافسة من قبل أصحاب المصالح الخاصة واعتراض بعض الجماعات من داخل الحكومة وخارجها، قد تعرض للخطر بعض الأنشطة وتؤثر على الاستدامة.

## الفوائد الاقتصادية الرئيسية

51. مساهمة المشروع المتوقعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد: سيساهم المشروع المقترح بشكل مباشر في تمكين الفئات الأكثر فقراً وضعفاً في الأردن. وقد برهنت المشاريع الحالية على التأثير الذي يتركه الفوز بقضايا النفقة أو إعالة الطفل على توفير أي مصادر دخل للمرأة. وكذلك، فحل النزاعات القانونية بشأن وضع اللاجئين القانوني يمكن أن يكون ذات تأثير كبير عليهم من حيث حصولهم على الخدمات الحكومية وقدرتهم على الانخراط في التعاملات الاقتصادية. ويجري حالياً مركز العدل للمساعدة القانونية دراسة لقياس تأثير المساعدة القانونية على وضع المستفيدين الاقتصادي.

52. القيمة المضافة من دعم البنك: على الرغم من أن الجهات المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية دعمت في الأعوام الماضية مختلف مبادرات المساعدة القانونية في الأردن، إلا أن البنك الدولي وظف خبرة كبيرة في دعم هذا البرنامج في الأردن وغيره من البلدان. كما أن البنك الدولي ومركز العدل للمساعدة القانونية اضلعا بشكل عميق في إقامة نظام مساعدة قانونية في الأردن ذات مستوى على أساس معرفة الأرض وشبكة من الشركاء زادت إلى حد كبير الأثر المحتمل لهذا المشروع. ويتوقع من العمل المنفذ والذي سيتواصل عبر هذا المشروع أن يعزز ويوسع الإنجازات التي تحققت في المبادرات السابقة، ويعطي دفعا مطلوباً للمساعدة القانونية في البلاد.

## التوريد

53. بشكل عام، كل السلع، والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية المطلوبة للمشروع والتي ستمول من حصيلة مبالغ المنحة ستشتري بناءً للمتطلبات المنصوص عليها أو المشار إليها في:

- (i) القسم الأول من "المبادئ التوجيهية: شراء السلع والأشغال والخدمات غير الاستشارية بموجب قروض البنك الدولي للإعمار والتنمية، واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية والمنح من مقترضي البنك الدولي" بتاريخ يناير/كانون الثاني (المعدل في يوليو/تموز 2014) ("المبادئ التوجيهية للتوريد")، في حالة السلع والخدمات غير الاستشارية؛
- (ii) القسمان الأول والرابع من "المبادئ التوجيهية: اختيار وتوظيف المستشارين بموجب قروض البنك الدولي للإعمار والتنمية، واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية والمنح من مقترضي البنك الدولي" بتاريخ يناير/كانون الثاني (المعدل في يوليو/تموز 2014) ("المبادئ التوجيهية للمستشارين") في حالة خدمات المستشارين؛ و
- (iii) أحكام هذا القسم، على النحو نفسه، يجب أن توضع في خطة التوريد للمشروع التي يعدها ويحدثها من أن إلى آخر المتلقي وفقاً للفقرة 1.18 من المبادئ التوجيهية للتوريد والفقرة 1.25 من المبادئ التوجيهية للمستشارين ("خطة التوريد").

53. التعاريف. المصطلحات المطبوعة بحرف كبير المستخدمة في الفقرات التالية من هذا القسم لوصف طرق التوريد الخاصة أو أساليب مراجعة البنك الدولي لعقود معينة، ترجع إلى الأسلوب المطابق الموضح في القسمين الثاني والثالث من المبادئ التوجيهية للتوريد، أو الأقسام الثاني والثالث والرابع والخامس من المبادئ التوجيهية للمستشارين، كما يقضي الحال.

54. الطرق الخاصة لشراء السلع والخدمات غير الاستشارية. تُشتري السلع والخدمات غير الاستشارية بموجب عقود تُمنح على أساس: (أ) التسوق؛ و(ب) التعاقد المباشر.

## 55. الطرق الخاصة لشراء الخدمات الاستشارية

(i) باستثناء ما هو منصوص عليه في البند (ii) أدناه، تُشتري الخدمات الاستشارية بموجب عقود تُمنح على أساس الاختيار القائم على النوعية الجيدة والكلفة.

(ii) الطرق التالية، غير الاختيار القائم على النوعية الجيدة والكلفة، يمكن استخدامها لشراء الخدمات الاستشارية لتلك المهام التي تم تحديدها في خطة التوريد: (أ) الاختيار على أساس الجودة؛ (ب) الاختيار بمقتضى ميزانية ثابتة؛ (ج) اختيار أقل كلفة؛ (د) الاختيار على أساس مؤهلات الاستشاريين؛ (هـ) اختيار مصدر وحيد للشركات الاستشارية؛ (و) اختيار مستشارين مستقلين، ويتم اختيار كل المهام الاستشارية للمستشارين المستقلين على أساس مقارنة السير الذاتية بموجب القسم الخامس من المبادئ التوجيهية لاختيار المستشارين، و(ز) إجراءات المصدر الوحيد لاختيار المستشارين المستقلين.

56. **مراجعة البنك الدولي لقرارات التوريد.** يجب أن تنص خطة التوريد على تلك العقود التي يجب أن تخضع لمراجعة مسبقة من البنك الدولي. يجب أن تخضع كل العقود الأخرى لمراجعة لاحقة من البنك الدولي.

#### الإدارة المالية/الإنفاق

54. يُقترح أن ينفذ المشروع المتوخى مركز العدل للمساعدة القانونية، باعتباره متلقي المنحة. لذلك، يُطلب من مركز العدل للمساعدة القانونية أن يحافظ من بين أمور أخرى، على نظام ملائم وكفؤ للإدارة المالية، بما في ذلك السجلات والحسابات والبيانات المالية، التي تعكس على نحو كاف عمليات المشروع وموارده ونفقاته.

55. ينفذ مركز العدل للمساعدة القانونية المشروعين الجاريين "تعزيز خدمات المساعدة القانونية للفقراء، المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية" و"تقديم خدمات المساعدة القانونية للنازحين العراقيين والفلسطينيين، والأردنيين الفقراء"، وقد قِيم أدائه في الإدارة المالية باعتباره مرضٍ. تم تحديث تقييم الإدارة المالية الذي أجري للمشروعين الجاريين من أجل هذا المشروع المرتقب. وسيُتبع المشروع إلى حد كبير ترتيبات الإدارة المالية والإنفاق نفسها كما في المشروعين الجاريين، والتي تشمل: (1) سيدير فريق الإدارة المالية الخاص بمركز العدل للمساعدة القانونية مهام الإدارة المالية والإنفاق؛ (2) سيتم استخدام حساب معين بالدولار الأميركي؛ (3) الاعتماد على النظام المحاسبي لمركز العدل للمساعدة القانونية وتقاريره المالية الفصلية؛ (4) ستستخدم إجراءات الرقابة الداخلية لمركز العدل للمساعدة القانونية مستكملة بالمبادئ التوجيهية للإدارة المالية من البنك الدولي ومحدثة في دليل الإدارة المالية؛ (5) وستدقق شركة تدقيق حسابات مقبولة ببيانات المنحة المالية السنوية. مع الأخذ في الاعتبار التدابير المقترحة للتخفيف من المخاطر، قِيمت مخاطر الإدارة المالية الكلية لهذه المنحة بأنها "متوسطة"، على السواء قبل التخفيف منها وبعده. وفي ما يلي المخاطر المحددة التي تهدد الإدارة المالية، والتدابير ذات الصلة للحد منها. مع اتخاذ تدابير التخفيف من المخاطر هذه، سيحظى المشروع بترتيبات مقبولة لإدارة المشروع المالية ومستوى معتدل من المخاطر.

يستمر تقييم مخاطر الإدارة المالية بأنها معتدلة، ويرجع ذلك أساساً إلى: (i) العدد الكبير من المعاملات ذات المبالغ الصغيرة، (ii) يدير مركز العدل للمساعدة القانونية ويمثل عدد كبير من الصناديق، إضافة إلى أن المشروع يطرح مخاطر سوء تخصيص الموارد لتكاليف التشغيل؛ (iii) سيتم توفير السلف النقدية الصغيرة إلى المحامين لتمويل رسوم القضايا، والوقود، والتكاليف الإدارية الأخرى في المحاكم، مما قد يزيد من إمكانية ارتكاب الاحتيال. وتشمل التدابير القائمة المخففة للمخاطر المذكورة أعلاه والتي ينفذها مركز العدل للمساعدة القانونية: (i) تتركز وظيفة الصرف في مكتب المقر الرئيسي ويديرها فريق مؤهل في الإدارة المالية. وستخضع كل المدفوعات إلى عرض الوثائق كاملة على البنك الدولي، (ii) سيستمر توليد التقارير المالية باستخدام برامج محاسبة مركز العدل للمساعدة القانونية وجدول بياناته، مما يتيح المتابعات الدورية والمصالحات، (iii) ستوفر سلف نقدية صغيرة من ميزانية مركز العدل للمساعدة القانونية، وستسدّد النفقات مقابل تلك التسليفات من الحساب المحدد رهناً بتقديم الاستثمارات الموقعة عن الدفع المسبق لعقود التراخيص والوقود مع الوثائق الكاملة الداعمة كي يراجعها ويوافق عليها المدير المالي.

56. لمركز العدل للمساعدة القانونية خبرة واسعة وفهم لمبادئ البنك الدولي التوجيهية المتعلقة بالإدارة المالية والإنفاق، والمكتسبة من تنفيذ المشروعين الجاريين المذكورين آنفاً. سيقوم فريق الإدارة المالية التابع لمركز العدل للمساعدة القانونية، والمؤلف من مدير مالي ومحاسبين بتنفيذ أنشطة الإدارة المالية والإنفاق، ويكون ممولاً جزئياً من المنحة. سيوفر البنك الدولي لفريق الإدارة المالية للمشروع مزيداً من الدعم الفني والتدريب.

57. سيستخدم المشروع حساباً محدداً بالدولار الأميركي لإيداع مبالغ المنحة لتمويل الخدمات الاستشارية والسلع والأنشطة التدريبية (كل الفئات). سيفتح الحساب بالدولار للمشروع في أحد البنوك التجارية المقبولة من البنك الدولي. سيُقدم المفوضون بالتوقيع وأسمائهم وعينات من توقيعاتهم إلى البنك الدولي قبل استلام طلب السحب الأول. ستتم عمليات الإيداع في الحساب المحدد والسحب منه وفقاً لخطاب الإنفاق وإرشادات الإنفاق من البنك الدولي. وسيستمر استخدام الإنفاق المرتكز على المعاملة في إطار هذا المشروع. وفقاً لذلك، ستستمر طلبات الدفع من المنحة تؤخذ بمبادرة من مركز العدل للمساعدة القانونية عبر استخدام تطبيقات السحب إما للتسليف، المدفوعات المباشرة، التسديدات، وإما لتجديد موارد الحساب المحدد. وستكون طلبات السحب مع الوثائق الداعمة المناسبة بما يشمل تفصيلاً عن المبالغ التي تسدها الشركات المملوكة للدولة وتجديد موارد الحساب المحدد من مسؤولية مركز العدل للمساعدة القانونية. راجع إجراءات الإدارة المالية اللازمة بناء على سير تنفيذ المشروع.

الإجراء	تاريخ الاستحقاق
1. إعداد وتقديم المفوضين بالتوقيع إلى البنك الدولي	التقديم فور بدء تنفيذ المشروع
2. يفتح مركز العدل للمساعدة القانونية الحساب المحدد للمشروع	يُفتح عند بدء تنفيذ المشروع

3.	إصدار المجموعة الأولى من التقارير المالية الفصلية غير المدققة	بعد 45 يوماً على نهاية الربع الأول ويكون تم خلالها صرف الدفعة الأولى
4.	استخدام مدقق حسابات خارجي	في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تقديم طلب السحب الأول

58. سيتبع المشروع الأساس النقدي في المحاسبة حيث يتم تسجيل موارد الأموال واستخداماتها عند استلام النقدية أو عند إجراء الدفعات، مع الحفاظ على سجلات الالتزامات والإبلاغ عن المبالغ غير المدفوعة. برامج المحاسبة التي يشرف عليها مركز العدل للمساعدة القانونية تدخل البيانات المالية وتستخدم لتسجيل كل المعاملات، ولكن لهذا النظام تحديدات إلا في ما يتعلق بتوليد التقارير المالية المؤقتة الفصلية غير المدققة والمطلوبة وفقاً لتوجيهات البنك الدولي. لذلك، ستستخدم تطبيقات جداول البيانات لتوليد التقارير المالية. وقد قدمت صيغة التقارير المالية المؤقتة إلى مركز العدل للمساعدة القانونية وستتبع صيغة التقارير المالية المؤقتة نفسها المعدة في المشروعين اللذين ما زال يديرهما مركز العدل للمساعدة القانونية. وسيكون المشروع مسؤولاً عن تقديم التقارير المالية المؤقتة الفصلية خلال 45 يوماً بعد نهاية الربع الأول التي يتم خلالها صرف الدفعة الأولى.

59. سوف يحتاج دليل الإدارة المالية إلى تحديث ليشمل تفاصيل هذا المشروع. فليل الإدارة المالية الذي وضعه مركز العدل للمساعدة القانونية للعمليات الجارية يحدد الوصف الوظيفي ومسؤوليات فريق المالية، ومستويات المسؤوليات، والفصل بين المهام، وعمليات مشاريع الإدارة المالية، بما في ذلك تدفق الأموال والوثائق، وضمان عملية التوريد والدفع المنظمة والفعالة، وتسجيل وحماية الأصول والموارد ذات الصلة بالمشروع بشكل سليم. سيحتاج دليل الإدارة المالية إلى تحديث ليشمل تفاصيل هذا المشروع. بناءً على هذا الاستعراض، فتصميم عملية الرقابة الداخلية الحالية ووظائفها مقبولة.

60. من أجل تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للمشروع، أي توسيع المساعدة القانونية للاجئين المعوزين في عمان والمحافظات الأخرى، سيستمر تزويد محامي مركز العدل للمساعدة القانونية بالسلف النقدية الصغيرة، التي لا تتجاوز 500 دينار أردني (706 دولاراً أميركياً)، من ميزانية مركز العدل للمساعدة القانونية لتمويل التكاليف المختلفة، بما في ذلك أتعاب الدعاوى القضائية ونفقات النقل. يجب أن تسدد هذه السلف في غضون 30 يوماً من تاريخ الاستلام. سيتم تنفيذ تحليل على هذه السلف بشكل دوري، لضمان أن كل البدلات لم تتعد سقف 500 دينار أردني، ويتم مسحها بشكل متكرر.

61. سوف يتم التعاقد مع مدقق حسابات خارجي مستقل مقبول من البنك الدولي وبتمويل من المنحة لتنفيذ تدقيق المشروع وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وإصدار تقرير مستقل يضم رأي مدقق الحسابات، وإعداد الرسالة الإدارية. سيقدم تقرير مراجعة الحسابات والرسالة الإدارية للبنك الدولي في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية. سيكون مركز العدل للمساعدة القانونية مسؤولاً عن إعداد الشروط المرجعية لمدقق الحسابات وتقديمها إلى البنك الدولي لتصفية الحسابات. وسيطلب من مدقق الحسابات كذلك تقديم رأيه عن فعالية نظام المراقبة الداخلية للمشروع. وبموجب سياسة البنك الدولي الجديدة بشأن الوصول إلى المعلومات والصادرة بتاريخ 1 يوليو/تموز 2010، سوف يتاح تقرير مراجعة الحسابات مع البيانات المالية المدققة للمشروع للجمهور.

## البيئة وسياسات الحماية

### الضمانات البيئية

62. لن يمول المشروع مباشرة أي استثمارات قد تؤدي إلى مخاطر تهدد السلامة البيئية وفقاً للسياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.01، والسياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.04، والسياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.36، والسياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.09 والسياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.37.

### الاجتماعية (بما يشمل الضمانات)

63. لا يخرق المشروع السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.11، والسياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.10، والسياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.12.

64. **التنوع بين الجنسين والشباب.** يولي هذا المشروع اهتماماً خاصاً للنساء والشباب في التصميم والرصد. حوالي 70% من المستفيدين من المساعدة القانونية لمركز العدل للمساعدة القانونية من النساء. وعلى وجه التحديد، بموجب العنصر المكون 1، فالمؤسسات الحكومية التي ستقام معها شراكات تتعامل في الغالب مع النساء المستفيدات. وبموجب العنصر المكون 2، ستستهدف التدريبات وحملات التوعية القانونية احتياجات النساء والأطفال تحديداً. وكذلك، يرتبط جزء مهم من عمل مركز العدل للمساعدة القانونية بعدالة الأحداث وحقوق الأطفال.

الملحق 1: إطار النتائج والرصد

المملكة الأردنية الهاشمية: تعزيز تقديم الخدمات القضائية للأردنيين الفقراء

واللاجئين في المجتمعات المضيفة (المشروع 157861)

هدف المشروع الإيماني: الهدف الإيماني زيادة فرص وصول الأردنيين الفقراء، وخصوصاً النساء، واللاجئين في المجتمعات المضيفة إلى خدمات قطاع العدالة من خلال الإصلاحات المبتكرة في تقديم الخدمات.

الوصف (تعريف المؤشر، ألخ)	المؤشر رقم	مصدر البيانات/ المنهجية	الوتيرة	قيم الهدف التراكمية***			خط الأساس	وحدة القياس	أساسي	مستوى مؤشرات نتائج هدف المشروع الإيماني *
				عام 3	عام 2	عام 1				
عدد الخدمات المقدمة في الاستشارات القانونية والتمثيل القانوني	مركز العدل للمساعدة القانونية	دراسة أساسية، البيانات الإدارية	مرة في نهاية كل عام من فترة المشروع	3,000	3,000	600	2,474 (2015)	#		المؤشر الأول: تم تعزيز الخدمات القانونية عبر زيادة خدمات المشورة والتمثيل والخدمات البديلة لتسوية المنازعات في المجتمعات المستهدفة
عدد المستفيدين الذين أبلغوا عن زيادة معارفهم بعد حضور دورات التوعية	مركز العدل للمساعدة القانونية	العينة "قبل" و"بعد" الدراسات الاستقصائية التي أجريت خلال دورات التوعية	مرة في نهاية كل عام من فترة المشروع	80%	75%	70%	يحدد لاحقاً بناء على دراسة أساسية	# و %	■	المؤشر الثاني: زاد وعي المستفيدين بشأن الحقوق القانونية والإجراءات لإنفاذها
قدم ما لا يقل عن 20 دورة تدريبية لشركاء الحكومة الأردنية الذين يقومون بالإحالات، وزيادة بنسبة 20% في عدد الحالات المحالة من قبل شركاء الحكومة الأردنية	مركز العدل للمساعدة القانونية	البيانات الإدارية الإدارية	نهاية المشروع نهاية المشروع	6 زيادة في الإحالات بنسبة 20%	7 زيادة في الإحالات بنسبة 10 %	7 زيادة في الإحالات بنسبة 5%	0 0	# و %	■	المؤشر الثالث: زيادة فعالية آليات إحالة المستفيد التي تشتمل على شركاء جدد
										المؤشر الوسطي
السياسات المعتمدة وتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الداخلية	مركز العدل للمساعدة القانونية	البيانات الإدارية	مرة في نهاية كل عام من فترة المشروع	10	8	4	0	#		النظم والسياسات المحسنة في مركز العدل للمساعدة القانونية

\* يرجى الإشارة إذا المؤشر كان مؤشر قطاع أساسي (راجع المزيد على: <http://coreindicators>)  
\*\* يجب إدخال قيم الهدف للأعوام التي تكون فيها البيانات متاحة، وليس بالضرورة سنوياً

## الملحق 2: إطار تقييم المخاطر التشغيلية لمنحة صناديق استثمارية صغيرة ينفذها المتلقي

1. مخاطر المشروع على أصحاب المصلحة		
إدارة المخاطر: سمحت التجربة مع المشاريع الحالية للفريق ومركز العدل للمساعدة القانونية بالإدراك العميق لديناميكيات الاقتصاد السياسي التي قد تؤثر على المشروع. من جهة، بدأ مركز العدل للمساعدة القانونية بالتعاون مع نقابة المحامين على عدة جبهات، مؤكداً أن لا وجود لمعارك نفوذ بينهما. إضافة إلى ذلك، أخذت الدروس المستفادة في الاعتبار أثناء تصميم المشروع، واختيرت الأنشطة وخطط لها للتأكد من تجنب أي تضارب محتمل.	متوسط	التصنيف
<p><b>الوصف:</b> أظهرت التجربة خلال المشاريع السابقة بعض المناهضة من أصحاب المصلحة وبالأخص، فسرت أحياناً نقابة المحامين في الأردن عمل مركز العدل للمساعدة القانونية بأنه تهديد. على الرغم من أن ذلك لم يؤثر سلباً على التنفيذ المرضي الشامل للمشاريع، إلا أنه قد يشكل صعوبات في بعض الأنشطة. كانت تلك الحال، على سبيل المثال، مع إعداد شبكة محامين موالية للمصلحة العامة في المشاريع الحالية.</p>		
المسؤول: البنك الدولي والمنفذ	تاريخ الاستحقاق: جاري	الوضع:
2. المخاطر على الجهة المنفذة (بما في ذلك الاستثمارية)		
القدرة		
إدارة المخاطر: للتشريك المنفذ، مركز العدل للمساعدة القانونية، سمعة قوية وخبرة كبيرة في تنفيذ مشاريع صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام وغيرها من مشاريع المانحين في الأردن. منذ عام 2011، جرب البنك الدولي بالتعاون مع مركز العدل للمساعدة القانونية هذا النهج في تقديم خدمات المساعدة القانونية في البلاد. سيستفيد هذا المشروع من الدروس المستفادة في هذا التعاون.	منخفض	التصنيف
<p><b>الوصف:</b> يعتمد نجاح المشروع كثيراً على الأداء المهني للمشروع من مركز العدل للمساعدة القانونية.</p>		
المسؤول: البنك الدولي والمنفذ	تاريخ الاستحقاق: جاري	الوضع:
الحوكمة (بما في ذلك الاحتيال والفساد)		
إدارة المخاطر: يتمتع مركز العدل للمساعدة القانونية بمسار سجل ممتاز ولم يواجه أي قضايا تتعلق بسوء التوريد أو سوء الإدارة المالية. وسيتم التحقق من امتثال مركز العدل للمساعدة القانونية إلى الإجراءات الإدارية المتفق عليها من خلال الإشراف المنتظم، وستتخذ إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر. فهناك متابعة منتظمة وحوار بين موظفي مركز العدل للمساعدة القانونية وموظفي البنك الدولي في مجال الإدارة الاستثمارية.	منخفض	التصنيف
<p><b>الوصف:</b> حالياً، الهيكل التنظيمي لمركز العدل للمساعدة القانونية كافٍ، والمسؤوليات محددة بشكل واضح على كافة المستويات. لم يواجه مركز العدل للمساعدة القانونية إلى تاريخه أي حادث غش وفساد، ولم يشر يوماً إلى مثل هذه القضايا.</p>		
المسؤول: البنك الدولي والمنفذ	تاريخ الاستحقاق: جاري	الوضع:
إن فريق الإدارة المالية التابع للبنك الدولي ومتخصصي التوريد مركزهم في عمان، وهم على اتصال منتظم مع مركز العدل للمساعدة القانونية وفريقهم. وسيضمن هذا الوجود القريب والإشراف الدوري المنتظم، ومراجعة الحسابات السنوية والتوريد واستعراض الإدارة المالية، امتثال مركز العدل للمساعدة القانونية إلى ممارسة الأعمال وفقاً للمعايير الدولية.		

		جاري	
<b>3. مخاطر المشروع</b>			
		<b>التصنيف:</b>	<b>التصميم</b>
<b>متوسط</b>		إدارة المخاطر: سلط تقرير التنمية في العالم عام 2011 الضوء على أن تصورات المواطن عن الحكم، وسيادة القانون، والفساد، والمساواة واحترام حقوق الإنسان قد تكون مرتبطة بقوة بالعنف والصراع، مبرزاً أهمية مشاريع مثل هذا المشروع التي تمكن من الوصول إلى العدالة والمساءلة في إعدادات نظام التصنيف التشغيلي. ويخطط لعنصر مكون قوي للرصد والتقييم في هذا المشروع، مما سيسمح بتعديل تصميم المشروع وفقاً لنتائج التنفيذ. سيراقب المستفيدون بانظام، مما يضمن حلقات التحكم بالتغذية المرتدة، ويسمح بصقل البرنامج أثناء فترة عنصر التدخل.	
<b>المسؤول: البنك الدولي والمنفذ</b>		<b>تاريخ الاستحقاق:</b>	<b>الوصف:</b>
		جاري	الوصف: يسمى المشروع كذلك بالاستثمار "السهل"، مما قد يصعب رصده وتقييمه مقارنة باستثمارات البنك الدولي التقليدية "الصعبة"، مثل البناء أو تقديم الخدمات.
<b>التصنيف:</b>		<b>الوصف:</b>	<b>اجتماعياً وبيئياً</b>
<b>منخفض</b>		الوصف: نظراً إلى طبيعة الأنشطة والمكونات، لن يكون للمشروع أي تأثير سلبي متوقع اجتماعياً أو بيئياً.	
<b>المسؤول: البنك الدولي والمنفذ</b>		<b>تاريخ الاستحقاق:</b>	<b>الوصف:</b>
		جاري	إدارة المخاطر: سيشرف فريق البنك الدولي عن كئيب على المشروع للتأكد من أن هذا التقييم بشأن المخاطر الاجتماعية والبيئية ثابت على صحته.

		<b>متوسط</b>	<b>التصنيف:</b>	<b>رصد التسليم</b>
		إدارة المخاطر: بعد تقييم خط العمل الأساسي، سيجتمع نظام إدارة الحالة المعلومات عن الخدمات ونتائجها. وقد تعاقد مركز العدل للمساعدة القانونية مع اختصاصي في الرصد والتقييم سيركز عمله على هذه المسألة، وسيقوم فريق البنك الدولي بالمتابعة عن كئيب مع فريق إدارة مركز العدل للمساعدة القانونية لضمان إيلاء اهتمام كاف بجوانب الرصد.		الوصف: تأتي الصعوبات في تقييم نجاح المشروع، نظراً إلى محدودية أدوات الرصد والتقييم على النتائج، من التركيز القوي من جهة إدارة مركز العدل للمساعدة القانونية على تنفيذ المشروع وتوسيع الأنشطة، بدلاً من إنشاء آليات الرصد وأدواته.
<b>المسؤول: البنك الدولي والمنفذ</b>		<b>تاريخ الاستحقاق:</b>	<b>الوصف:</b>	<b>أمور أخرى:</b>
		جاري	إدارة المخاطر:	
<b>المسؤول:</b>		<b>تاريخ الاستحقاق:</b>	<b>الوصف:</b>	
		جاري		
<b>4. تقييم المخاطر عموماً: منخفض</b>				

**ملاحظات:** قدرة الجهة المنفذة عالية جداً مع سجل بيّن في بيئة التشغيل. وفي حين أن الجهة المنفذة قادرة على إدارة المخاطر المتوقعة، فبعض مخاطر الاقتصاد السياسي، خصوصاً ما يتعلق بالمناهضة من أصحاب المصالح الخاصة والمعارضة من بعض الجماعات داخل وخارج الحكومة، قد تعرض للخطر عدداً من الأنشطة وتؤثر على الاستدامة.

